تحقيق تطلعات كل الجزائريين

كلمة السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي،
في لقاء مفتوح

الجزائر، الخميس ١٤ مارس ٢٠١٣

مقدمة

سعادة المحافظ، المشاركون الكرام: *Bonjour (صباح الخير)، السلام عليكم.* أشعر بسعادة غامرة لوجودي معكم هذا الصباح. واسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للحكومة الجزائرية على دعوتي إلى بلدكم الرائع. وأعرب عن بالغ امتناني أيضا لسعادة المحافظ لكصاسي الذي أقام هذه الفعالية اليوم.

هذه ليست أول مرة أزور فيها الجزائر، فقد جئت إلى مدينة الجزائر في أول رحلة خارجية لي بعد أن توليت وزارة التجارة الخارجية في الحكومة الفرنسية في عام ٢٠٠٥. وأذكر تلك الزيارة بكل إعزاز ــ أذكر كرم الضيافة ودفء المشاعر التي أحاطني بها الجزائريون، ومشاهد الطبيعة الخلابة التي تزخر بها البلاد.

واليوم أسعدني الحظ بالعودة إلى الجزائر وأنا في منصب المدير العام لصندوق النقد الدولي. ومرة أخرى أجدني مبهورة بالجزائر.

قلب المغرب العربي، مركز تلاقي الحضارات.

الجسر بين القديم والجديد، بين حضارة البحر المتوسط العريقة والواجهة الديناميكية لإفريقيا الحديثة، بين تراث الماضي والمستقبل الواعد.

إن إمكانات الجزائر تتيح لها الازدهار في مناخ التغيير الذي يسود المنطقة والعالم أجمع.

وقد تعرفت بمزيد من العمق في الأيام القليلة الماضية على طموحاتها ــ وكذلك التحديات التي تواجهها في الوصول إلى ذلك المستقبل الواعد.

ويمثل لقاؤنا اليوم خاتمة رائعة لزيارتي إلى الجزائر. وأهم ما فيه أنه أتاح لي فرصة الاستماع لآرائكم.

واسمحوا لي أن أبدأ بطرح بعض خواطري عما يمكن أن تقوم به الجزائر لتحقيق تطلعات كل الجزائريين. وفي هذا السياق أتناول ثلاثة أمور:

(١) قيمة تعزيز ركائز السياسات لتأمين الرخاء
(٢) خلق ديناميكية تعمل على زيادة الرخاء
(٣) أهمية الإدماج وتوزيع ثمار الرخاء على نطاق أوسع

أولا: تعزيز ركائز السياسات المحققة للرخاء

أود أن أبدأ بالحديث عن ركائز السياسات التي تحقق الرخاء.

كان أداء الاقتصاد الجزائري جيدا على مدار العقد الماضي، رغم ظلال عدم اليقين العالمي التي كانت سائدة في معظم الأحيان. وقد ساهمت سياسات الاقتصاد الكلي الرشيدة، لا سيما الإدارة الحذرة لإيرادات النفط والغاز، في مساعدة الجزائر على اجتياز الأزمة العالمية وأجواء عدم اليقين على المستوى الإقليمي.

وساعد ذلك على زيادة صلابة الاقتصاد الجزائري بسبل متعددة. فقليل من البلدان هي التي يمكن أن تباهي بأن ديونها الخارجية أقل من ٢% من إجمالي الناتج المحلي أو أن احتياطياتها الدولية تغطي ما يعادل ٤٠ شهرا من الواردات. والمثال الآخر الذي يتبادر إلى ذهني هو القرار بإنشاء صندوق لضبط إيرادات النفط الوفيرة تحسبا لأوقات العسر.

وكان ذلك قرارا حكيما. فقد ساعد على حماية البلاد من مغبة الانخفاضات المفاجئة في أسعار النفط الدولية، مثلما حدث في عام ٢٠٠٩. ويعني ذلك أيضا أن الحكومة استطاعت تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة للشعب الجزائري أثناء الأزمة العالمية.

وباختصار، أمكن استخدام ثروات الجزائر الطبيعية في تعزيز احتياطياتها الوقائية التي يمكن أن تساهم في ضمان الاستقرار الاقتصادي. غير أن هدف الاستقرار المستمر ــ وبالطبع أمل النمو الذي يقتسم ثماره الجميع ــ لا ينبغي الاستهانة به أو اعتباره هدفا مضمونا.

فنحن نشهد اليوم ضغوطا ستضع الاستقرار على المحك. ما هي الضغوط التي أقصدها؟

هناك الضغوط التي يفرضها العالم حولكم. فلا تزال الاقتصادات المتقدمة تعمل جاهدة لتبديد غيوم الأزمة. وربما تكون الأوضاع المالية قد استقرت، لكن التعافي *الحقيقي* لا يزال ضعيفا للغاية، والنمو بطيئا جدا.

ورغم أن معدل النمو العالمي سيكون في حدود ٣,٥% هذا العام، فالأرجح أن الاقتصادات المتقدمة ستحقق نموا بمعدل ١,٥% فقط ــ وأقل من ذلك بكثير في أوروبا. ومن غير المرجح أن يوفر هذا النمو أرضا خصبا بما فيه الكفاية لاستمرار قوة الأسعار أو نمو الصادرات في قطاع النفط والغاز الجزائري ــ وينبغي أن تكون السياسات الاقتصادية قادرة على التحسب لهذه المخاطر.

والاختبارات الاقتصادية التي تضع استقرار الجزائر على المحك ليست كلها اختبارات خارجية، إنما هناك ضغوط بدأت تظهر هنا في الداخل.

فمعدل التضخم يواصل الارتفاع، حيث بلغ ٩% تقريبا في العام الماضي ــ وهو أعلى مستوياته المسجلة في الخمسة عشر عاما الماضية. وتسبب وضع المالية العامة الذي ازداد ضعفا في إثارة القلق بشأن إمكانية استمراره. إنها أمور كل منها يثير القلق في حد ذاته، ويزداد هذا القلق مع بقاء عدد كبير من الجزائريين بغير عمل.

وتهدد هذه الضغوط بإضعاف النمو، ومعه فرص العمل التي يحتاجها المواطنون. وما لم تتم السيطرة على التضخم فإن الفئات الضعيفة بالفعل هي التي سيقع عليها الضرر الأكبر. فالتضخم يقال عنه أنه أسوأ "ضريبة" على الفقراء.

إذن فالاستقرار الاقتصادي الكلي مطلب ضروري لا يمكن الاستغناء عنه. وهو حجر الأساس لتحقيق الرخاء في المستقبل. وبدون هذا الركيزة الآمنة سيصبح تحقيق طموحات المواطنين أكثر صعوبة.

وينبغي اختيار مزيج السياسات الملائم لمواجهة التضخم. ولحسن الحظ، تم بالفعل اتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح، سواء بالنسبة لموازنة العام الجاري أو قرار تشديد السياسة النقدية في شهر مايو الماضي.

ولكن بلوغ هدف تخفيض التضخم يظل مهمة غير سهلة تتطلب اتخاذ إجراءات أخرى. وما أعنيه هنا بالتحديد هو زيادة تشديد السياسة النقدية، إلى جانب مقاومة أي ضغوط إضافية لزيادة النفقات الحكومية الجارية. ومن شأن تخفيف القيود على جانب العرض أن يساعد على تخفيض التضخم وتشجيع المنافسة ــ وسأتحدث بمزيد من التفصيل عن هذه المسألة لاحقا.

ومن المهم أيضا أن تتوافر النية لدى الحكومة على التحرك نحو سياسات مالية أفضل وأكثر استمرارية. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو الحد من إمكانية تعرض الجزائر لتقلب أسعار السلع الأولية وتجنيب مدخرات للأجيال القادمة.

وخلاصة القول إن أمام صناع السياسات مهمة الموازنة الدقيقة بين زيادة الاحتياطيات المالية الوقائية التي استفادت منها الجزائر إلى حد كبير، واستخدام الموارد المتاحة في النفقات عالية الجودة التي يمكن أن تدعم النمو واسع النطاق وتوفير فرص العمل للمواطنين.

ثانيا: الانفتاح وخلق الديناميكية اللازمة لزيادة الرخاء

وهنا أنتقل إلى نقطتي الرئيسية الثانية، وهي كيفية *زيادة* احتمالات العمالة والنمو والرخاء.

لقد استفادت الجزائر استفادة كبيرة من قطاع النفط والغاز، لكن درجة اعتمادها على هذين المنتجين تكاد تكون منقطعة النظير.

فالنفط والغاز يمثلان حوالي ٤٠% من مجموع إجمالي الناتج المحلي في الجزائر و ٩٨% من صادراتها ونحو ثُلثي إيرادات موازنتها العامة. وفي نفس الوقت، لا يوفر هذا القطاع فرصا وظيفية إلا لنسبة ٢% تقريبا من السكان.

ولا يمكن لهذا الوضع أن يكون أساسا دائما لتوفير فرص العمل أو رفع مستويات المعيشة للسكان بشكل عام. والقضية الأساسية هي تحديد أفضل السبل لاستخدام هذه الموارد الطبيعية في إطلاق شرارة النمو الدائم والشامل الذي يوفر فرص عمل جيدة لكل الجزائريين.

والحقيقة أن بلدانا كثيرة عانت من هذه المسألة، وقليل منها فقط هو الذي استطاع التعامل معها بكفاءة.

غير أن الفرصة سانحة لكم الآن لكي تكتبوا قصة نجاح جزائرية متميزة.

ويحضرني في هذا السياق المثل الجزائري القائل: "**يد واحدة ما تصفق**" ***(Une seule main ne peut applauder)***.

فنجاحاتنا الحقيقية غالبا ما تكون وليدة الشراكات المتناغمة.

ويعني هذا وجود قطاع خاص نشط إلى جانب قطاع عام مسؤول.

ويعني أيضا الانفتاح على العالم لمد جسور مع الأسواق العالمية والسماح لبعض العالم بالدخول ــ للاستثمار والتجارة والخبرة الفنية.

ويعني أيضا إنشاء هيكل اقتصادي أكثر تنوعا تساهم قطاعاته المتعددة في إثراء الاقتصاد الكلي.

ولن يتحقق هذا النوع من التحول بين ليلة وضحاها. لذا يسعدني أن أجد هذه المسألة تشكل جزءا من آمال الحكومة ــ والمجتمع ــ في المستقبل.

ولكن كيف يمكن تحويل هذه الآمال إلى واقع؟

لقد أشرت من قبل إلى أهمية استقرار الاقتصاد الكلي. وأرى أن هناك بعدين آخرين من أبعاد السياسة سيساهمان في بناء قطاع خاص أقوى وأوسع.

أولا: تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الحصول على تمويل:

أدت القواعد التنظيمية المعقدة إلى كبح نمو القطاع الخاص وإعاقة توليد فرص العمل فيه. فبرغم الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة بعض القضايا، فلا تزال المشكلة تتلخص، ببساطة، في شيوع البيروقراطية على نحو مفرط. واسمحوا لي أن أسوق مثالين في هذا الصدد. يتطلب بدء مشروع جديد إتمام ١٤ إجراءً تستغرق ٢٥ يوما. ويستغرق سداد الضرائب على أي مشروع ٤٥١ ساعة سنويا. أما إنفاذ العقود فيستغرق ٦٣٠ يوما.

ومن ثم يتعين إجراء إصلاحات أوسع نطاقا، لا سيما الإصلاحات التي تزيد من سهولة بدء المشروعات الجديدة وإدارتها. وستكون هذه الإصلاحات خطوة كبيرة نحو إنعاش روح ريادة الأعمال بشكل عام، وهو ما يشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وحتى تنمو المشروعات الخاصة، ينبغي أن يدعمها نظام مالي حديث أيضا. ويعني ذلك الابتعاد عن النظم التي تهيمن عليها البنوك العامة، والسماح للبنوك الخاصة بالتطور والاضطلاع بدور فعال في توفير الائتمان للأفراد ومؤسسات الأعمال.

البُعد الثاني من أبعاد السياسة هو زيادة الانفتاح والاندماج.

أُدرك أن فتح الاقتصاد يثير تحفظات في بعض الأحيان. فالروابط التجارية والمالية قد تنطوي على مخاطر ــ وقد مررتم بهذه التجربة من قبل عندما هبطت أسعار النفط. وزيادة التنوع الاقتصادي هي المطلوب بالضبط لإدارة هذه المخاطر.

أما قطع الروابط العالمية فيمكن أن يقطع الطريق أيضا أمام عالم من الفرص.

ومن العناصر المهمة الأخرى في تحسين فرص القطاع الخاص تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي ــ وهي من أشد القيود على مستوى العالم. ولن يساعد هذا التخفيف على تمويل المشروعات الجديدة فحسب، بل يمكن أن يساعد أيضا على تشجيع الابتكار ورفع الإنتاجية ودعم القدرة التنافسية ــ وتوفير فرص العمل.

وعلى نفس المنوال، يمكن أن يحقق التكامل التجاري نموا على نطاق يسمح بتوفير وظائف كافية ويحقق الرخاء لشباب الجزائر وسكانها الذين تشهد أعدادهم زيادة مستمرة.

وقد رأينا ذلك في بلدان أخرى مصدرة للسلع الأولية. فهناك شيلي التي تعد مثالا واضحا في هذا الخصوص. وقد كانت تُصَدِّر النحاس فقط في مطلع سبعينات القرن الماضي، لكنها اعتمدت سياسة جريئة للانفتاح التجاري والإصلاحات

واسعة النطاق، فأصبح لديها اليوم قاعدة صادرات واسعة ومتنوعة، *كما* أنها تحقق أعلى مستويات الدخل الفردي في أمريكا اللاتينية، فضلا على معدل البطالة الذي يتسم بالانخفاض الشديد.

وآسيا مثال آخر، حيث التكامل التجاري ــ وخاصة التجارة البينية داخل المنطقة ــ كان ولا يزال جوهر نجاح النمو الآسيوي.

ويمكن أن ينطبق ذلك على الوضع داخل هذه المنطقة. فالتحليل الذي أجراه صندوق النقد الدولي يشير إلى أن النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يمكن أن يزداد بحوالي نصف نقطة مئوية كاملة إذا ما أصبح الانفتاح في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنفس الدرجة المشاهَدة في آسيا الصاعدة.

وبالنسبة لبلدان المغرب العربي، يمكن تحقيق ارتفاع إضافي في النمو بنسبة تتراوح بين ٢ و ٣ نقاط مئوية إذا اختارت هذه البلدان تحقيق تكامل تجاري عميق متعدد الأطراف.

ولا شك أن زيادة الانفتاح الاقتصادي أمر مطلوب حتى تكون الكعكة أكبر. لكن المهم في النهاية هو أن يحصل *كل* الجزائريين على نصيب عادل منها.

ثالثا- تعزيز الإدماج واقتسام ثمار الرخاء على نطاق أوسع

يقودني هذا إلى نقطتي الرئيسية الثالثة والأخيرة: أهمية الإدماج واقتسام ثمار الرخاء على نطاق أوسع.

فالشعب الجزائري هو أغلى ثروات الجزائر. والنمو الذي يشمل كل أفراده، النمو الذي تتولد عنه الوظائف اللازمة للمواطنين، يمكن أن يثمر بدوره مزيدا من النمو في السنوات القادمة.

والواقع أن أبحاث الصندوق تشير إلى زيادة احتمالات النمو الدائم كلما زادت المساواة في المجتمع. ولكن النمو الشامل، بكل بساطة، يعتبر مسؤولية اجتماعية ومسألة تتعلق بالكرامة الإنسانية.

إذن ما هي الأولويات اللازمة لتحقيق نمو أشمل؟

يتوقف ذلك، في المقام الأول، على إنشاء مؤسسات حديثة وشفافة لتشجيع ***المساءلة والحوكمة السليمة***. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز المسؤولية العامة، ثم يؤدي في نهاية المطاف إلى معاملة الأفراد ومؤسسات الأعمال بصورة عادلة.

وهناك عنصران حاسمان آخران: توفير فرص العمل، وحماية الشرائح السكانية الأضعف.

ولقد تطرقت اليوم عدة مرات إلى أهمية ***توفير فرص العمل***، وهو مجال قطعت فيه الجزائر شوطا طويلا بالفعل ــ فمنذ عشر سنوات، كانت بطالة الشباب تتجاوز ٥٠%. وعند المقارنة بكثير من البلدان، نجد أن سجل البطالة في الجزائر لا يزال على المسار الصحيح.

لكن هذا لا يعني أن نركن إلى الطمأنينة. فمستوى البطالة الكلي الذي يبلغ ١٠% لا يزال شديد الارتفاع، وهو أكثر من ضِعف هذه النسبة بين الشباب، كما أن أعدادا أكبر بكثير من البالغين صغار السن ستنضم قريبا إلى طابور الباحثين عن عمل.

وهناك إشكال آخر، وهو أن عدد الجزائريين الباحثين عن عمل ضئيل للغاية. وتشير بعض الأرقام إلى أن نسبة المشاركة في سوق العمل أقل من نصف عدد السكان البالغين سن العمل. والوضع أسوأ بكثير في حالة المرأة الجزائرية. فهي على مستوى جيد من التعليم، ولكنها تشارك بنسبة ١٤% فقط في سوق العمل الرسمية، مما يجعل معدلات العمالة بين الرجال أعلى من النساء بخمسة أضعاف.

وإذا اقترنت ***إصلاحات سوق العمل*** بسياسات تدعم وجود قطاع خاص أكثر ديناميكية، فسوف تساعد على توليد فرص العمل التي يحتاجها كل الجزائريين.

وقد تظنون أن هذه الرؤية تعني تخفيض الأجور لأنها رؤية صندوق النقد الدولي. لكنني أقول إن العالم تغير، وكذلك تغير صندوق النقد الدولي.

أعتقد أننا يمكن أن نتفق على أن زيادة الأجور ينبغي أن تتوافق بشكل أفضل مع تحسن الإنتاجية. ولكن القضية الأكبر هنا هي اعتماد السكان على الحكومة باعتبارها هي صاحب العمل المُفَضَّل. إن أنماط التفكير يجب أن تتغير.

ومن حسن حظي أنني عملت في القطاعين العام والخاص، وأعلم أن الخدمة العامة عمل نبيل، ولكن الجيل القادم من الجزائريين ينبغي أن يتطلع أيضا إلى الاشتغال بالطب أو المحاماة أو الهندسة. ويمكن أن تساعدهم السياسة في هذا الخصوص.

ومن الخطوات الممكنة في هذا السياق تعديل القوانين واللوائح المنظِّمة للعمل التي تجعل توظيف العمالة أمرا صعبا على القطاع الخاص. ويجب أن تستهدف هذه القوانين الحد من الحوافز السلبية التي تعوق توظيف العمالة، مع توفير الحماية للعاملين.

واعتماد سياسات أكثر فعالية في سوق العمل – كتدريب الشباب الخريجين على رأس العمل أو برامج التسكين الوظيفي – يمكن أن يساعد أيضا، لا سيما في مطابقة مهارات العاملين بصورة أفضل مع احتياجات سوق العمل.

وبقدر أهمية توفير فرص العمل، يمكن اتخاذ خطوات أيضا ***لحماية فئات السكان الأضعف*** وإتاحة فرص للفئات المحرومة.

فاليوم، تُخَصَّص نسبة كبيرة من الموارد العامة لدعم الأسعار. غير أن الدعم مُكَلِّف للغاية ولا يحقق النتيجة المرجوة في دعم الفقراء. وبالنسبة للنفط والغاز، قد يصل الدعم الضمني إلى ١٢% من إجمالي الناتج المحلي.

ولسوء الحظ، يذهب معظم هذا الدعم إلى من لا يحتاجونه فعليا، أولئك الأكثر حظا الذين يستهلكون أكثر بكثير من الفقراء. وفي نفس الوقت، يستحوذ الدعم على موارد ثمينة كان يمكن توجيهها إلى بنود أخرى من الأولويات.

ومن ثم، ينبغي أن يكون الدعم صريحا وموجها بشكل أفضل إلى من يحتاجونه بالفعل.

إن الأمل في أن تكون الجزائر أكثر احتواء للجميع هو أمل كل الجزائريين. وبرغم أنه قد يكون هدفا للمستقبل، فهو هدف عريق عميق الجذور ــ هدف *الأمة* ــ ذلك الشعور الجمعي والرباط الوثيق بين أفراد الشعب الواحد.

خاتمة

اسمحوا لي أن اختتم كلمتي باقتباس هذه الخاطرة من ألبير كامو: *"السخاء الحقيقي تجاه المستقبل يكمن في إعطاء الحاضر كل شيء."*

إن تحويل الجزائر إلى بلد أكثر رخاء واحتواء للجميع سيستغرق وقتا. وفي بعض الأحيان، قد لا يكون الطريق نحو هذا الهدف سهلا. ولكنكم لستم وحدكم.

فبعض القضايا التي تطرقت إليها اليوم ــ مثل الإدماج، والوظائف، وزيادة ازدهار القطاع الخاص ــ هي قضايا ملحة بنفس القدر أيضا بالنسبة لجيرانكم في المنطقة.

ويجب علينا جميعا أن نقوم بدورنا كي نعالج هذه القضايا معا.

وصندوق النقد الدولي يستطيع المساعدة في هذه الجهود. فنحن نعمل على تقديم الدعم المالي عند الحاجة ــ في مصر والمغرب وتونس. ولا يقل أهمية عن ذلك ما نقدمه من مشورة بشأن السياسات ومن دعم فني للبلدان الأعضاء، وهو ما نعتمد فيه على مجموع التجارب التي خاضتها البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا.

وصندوق النقد الدولي لديه نفس الالتزام تجاه الجزائر. فنحن أصدقاء وشركاء.

ونحن ممتنون بشكل خاص لما قدمتموه من دعم للصندوق ــ وهو دليل على دوركم القيادي في المنطقة ــ وأؤكد لكم أن ثقة الجزائر فينا ستؤتي ثمارها كاملة.

ومن جانبنا، لقد أتينا لنستمع ونعطي كل ما لدينا للحاضر بينما نعمل نحو مستقبل أفضل لجميع الجزائريين.

شكرا.